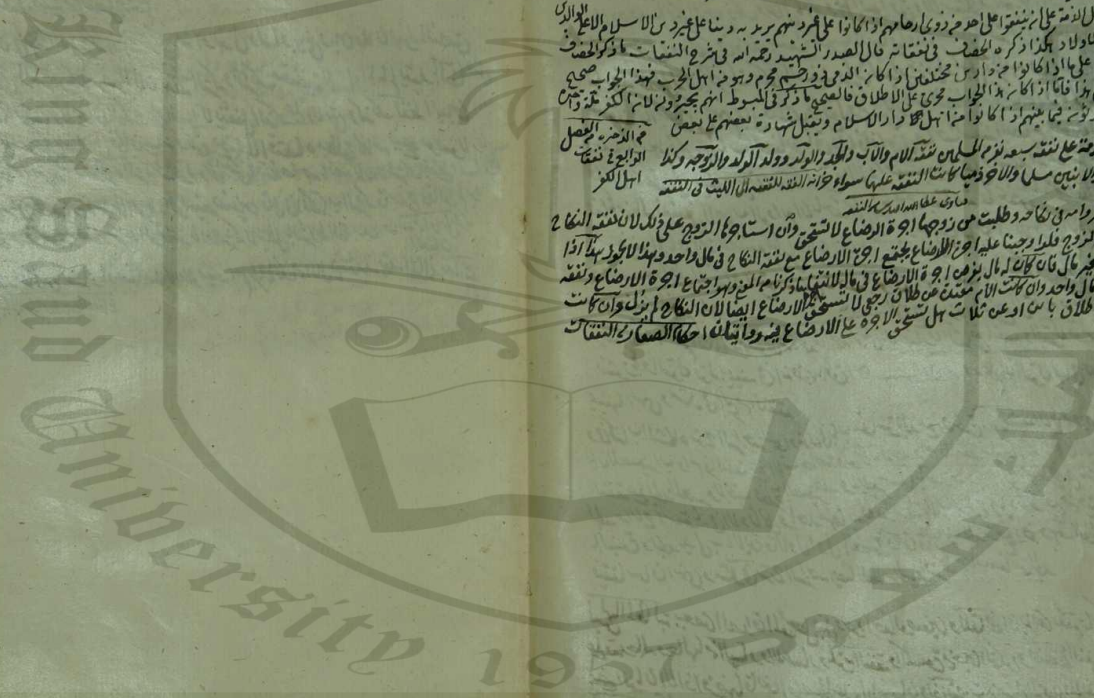


المراة اذا ارتحل الكسوة التي اعطاها زوجها انما اذا مضى من الوقت مدها الى ان استقبلت بمعاذ غرق الكسوة
لها المظالمه بفسخ احدى الزوج من اجازات الحج التي كانا قبل سال الهجره

قال ولا يحرم اهل الذمة على من يفتقر على احد من ذوي ارحامهم اذا كانا على غير دينهم بربوبه وسنا على غير دين الاسلام الا على الذي
اهل الذمة والمصادر والاولاد هكذا ذكره الحنفية في منقته قال العبد والشهيد ومعه انه في خروج المنقذات فاذا لم يفت
عليه بمقتضى 130 انه كان من جملة اهل الذمة اذا كانا حرة او اسرا مختلفين اذا كانا من اهل الذمة في يوم وجود اهل الحرب فهذا الجواب صحيح
لما ذكرنا قبل هذا فانما اذا كانا من اهل الحرب فخرج على الاطلاق فالصحيح ما ذكر في البسوط انهم يخرجون لان الكفر فقه وتبين
ولهذا ابتدوا بقرينة فيما بينهم اذا كانوا من اهل ذمة الاسلام وتقبل شهادة بعضهم على بعض

ويجوز اهل الذمة على منقذ سبعة نذر المسلمين منقذ الام والاب والجد والولده وولد الولده والزوج وكذا
الولده منقذ اهل الكفر
لو كان احد الاثنين مسلما والآخر ذميا كانت المنقذة عليها سواء خزانة الذمة للمنقذ ان الذمة في المنقذ
اهل الكفر

رحل لصغير وامه في حارة وطلبت من زوجها اجرة الارضاع لا تستحق وان استوجبا الزوج على ذلك لان منقذ النكاح
واجب على الزوج فلما وجبتا عليها اجرة الارضاع يفتقر الزوج الارضاع مع منقذ النكاح في حال واحد وهذا لا يكون هكذا اذا
ايجز للمصغر مال فان كانت له مال يرضع اجرة الارضاع في حال لا يرضع اجرة الارضاع في حال لا يرضع اجرة الارضاع ومنقذ
النكاح في حال واحد وان كانت الام معتقة عن طلاق رجعي لا تستحق الارضاع ايضا لان النكاح ابرأه وان كانت
معتقة عن طلاق بائن او عن ثلث اهل تسخير اجرة الارضاع فيه واما بقوله اعطى الصغار النكاحات



Copyright © King Saud University